بإمكان جميع الباحثين وفاعلي المجتمع المدني المشاركة في **أكاديمية ابن رشد** عبر إنشاء حساب على موقع الأكاديمية والاستفادة من التدريب المتوفر أونلاين على فضائكم الخاص وكذا الكتب والمقالات المنشورة والتي من شأنها أن تساعدكم على كتابة أوراق السياسات، وذلك باللغتين العربية والانجليزية. ثم إرسال ورقة السياسات الخاصة بكم في أحد المجالات أو المواضيع التي ستتوصلون بها بعد إنشاء الحساب على المنصة :

www.averroespolicyforum.com

ضعف المشاركة السياسية وتأثيرها على الفترة الانتقالية في السودان

محمد خليل حسب الله

- مهندس مدني، وفاعل بالمجتمع المدني، جمعية وعي الثقافية.

السودان

ورقة سياسات

الملخص التنفيذي

المشاركة السياسية هي عملية تمكين الفرد ديمقراطياً عبر مساهمة المواطنين في القضايا التي تتعلق بالحياة اليومية، والوقوف على العملية التنموية والسعي نحو توفير أكبر قدر من الفرص المتساوية بين جميع الأفراد وتمكينهم من المساهمة الفاعلة في عملية صنع القرار، بما يضمن استقرار النظام الديمقراطي. فمهوم المشاركة السياسية يقوي مبدأ المواطنة والاعتراف بحقوق الأفراد والجماعات دون تمييز، إذ هي مستوى من الوعي لدى الشعب بحقوقه وواجباته تجاه الدولة، ومستوى من الوعي بضرورة الالتزام بالديمقراطية ومبادئها لدى صناع القرار. وارتبط تحقيق آمال وطموحات الشعوب في التنمية والعيش الكريم بوجود نظام منفتح يشارك الكل في صناعته وإدارته ويعبر عن المعني الحقيقي لسلطة الشعب ويضمن المشاركة الواسعة في إدارة كل ما يتعلق بالدولة والسلطة.

تسعة وثلاثون شهرًا هو عمر الفترة الانتقالية في السودان، حسب ما نصت علية الوثيقة الدستورية التي توافق عليها ابناء وبنات الشعب السوداني آملين في بناء نظام ديمقراطي ينهي الخلل الذي أصاب الدولة في بنيتها وعليه انصب التفكير نحو التأسيس لفترة انتقالية تعمل على استكمال هياكل السلطة المدنية وتهيئة المناخ لانتخابات حرة ونزيهة. هذا بالضرورة يحتاج إلى الكثير من الجهد لفاعلين واستيعاب مزيدًا من الفئات نظراً لما تعاني منه الدولة السودانية منذ عقود طوال من الفشل في بناء نظام ديمقراطي متين يستوعب التعدد الكبير للشعب السوداني في عقد اجتماعي يضمن الحقوق الأساسية وينهي معضلة بناء الدولة.

ضعف المشاركة السياسية من أبرز المواضيع التي تشغل أذهان الفاعلين، وتظل عائق أمام أي جهود تُبذل للاستقرار السياسي ولعل هذه الأزمة تجلت بشكلها الحقيقي بعد نجاح الثورة السودانية في اسقاط نظام المؤتمر الوطني (1)، لذا بالضرورة العمل على إيجاد صيغ تضمن المشاركة الواسعة في الشأن العام بصيغة أكثر انفتاحًا وتَشارُك، وهذا بدوره يعمل على استقطاب فاعلين جدد ويفتح الفضاء العام للانخراط والمشاركة.

الإشكالية

ابتعاد المواطن وعدم اهتمامه بالعلاقة ما بينه والسلطة هو بالضرورة يعبر عن خلل في بنية الدولة وابتعاد الكيانات التي يمكن اعتبارها مجتمع مدني كالأحزاب السياسية، ومنظومات المجتمع المدني، والنقابات المهنية عن قضايا السلطة والدولة يعد ايضًا خلل في بنية النظام الديمقراطي. ما نود توضيحه هو كيف يؤثر ضعف المشاركة السياسية على الفترة الانتقالية في السودان. هناك نقصد

العلاقة بين المواطنين وحكومة الفترة الانتقالية، والة أي مدى توجد إرادة للدفاع عن مكتسبات الثورة، ومراقبة أداء الحكومة بما يضمن نجاح هذه المرحلة. فبُعد المواطن عن مراقبة أداء الحكومة يعني عدم اهتمامه بقضايا الفترة الانتقالية، وهذا بدوره يعني أنه غير فاعل سياسيًا، أو غير مشارك سياسيًا، وهذا بلا شك يقود إلى عرقلة وافشال هذه المرحلة التي جاءت بعد ثورة شارك فيها الكثير من السودانيين والسودانيات بمختلف الكيانات المهنية والنسوية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني ولجان المقاومة(2) في حد أدنى يمثل الاهداف الاساسية التي توافق عليها الشعب، وكان ذلك أهم عامل لنجاح الثورة، والآن تُدار الدولة بالقليل من الشخصيات؛ بعد أن ضاقت دائرة المشاركة مما يشكل مهدد خطير على مكتسبات الثورة ودائما ما توصف المراحل الانتقالية بأنها توافقية بين القوى الفاعلة، ومن جانب تأسيسية من حيث ترسيخ دعائم وثوابت الديمقراطية.

لو اعتبرنا هذه الجملة (ضعف المشاركة السياسية) مصطلح سياسي، فإنه يعبر عن كل ما يؤدي إلى ابتعاد المواطنين من دائرة العمل العام، وتقليل فرص الاستقرار الديمقراطي، وعزل الأفراد عن القضايا التي تتعلق بالسلطة وإدارتها وضعفها يعني ضعف النظام الديمقراطي وخلل في جهاز الدولة ولا بديل لإرضاء الشعوب إلا بتمثيلها ومشاركتها في السلطة وضمان فاعليتها في صنع القرار.

بعد سقوط نظام المؤتمر الوطني كانت هنالك موجة اقبال على العمل العام، بسبب التغيير الذي طرأ على أداة الحكم حينها، كان السعي إلى تغيير بنية وجهاز الدولة، ولكن من الملاحظ وبعد مرور عامين من عمر الفترة الانتقالية حدث تراجع كبير في أعداد الفاعلين، وهو ما يعني ضعف المشاركة السياسية، والذي يقود الى تقليص فرص نجاح الديمقراطية بضعف إمكانيات وقدرات واهتمام المواطن بقضاياه.

السياق العام

- تأثير ضعف المشاركة السياسية على الفترة الانتقالية

أصبح مفهوم التحول الديمقراطي يشكل سمة من سمات العصر الحديث خصوصًا في دول العالم الثالث، التي تُعتبر اكثر عرضة للاستبداد والحكم الشمولي وتظل شعوبها في بحث مضني لسبل العيش بحرية وكرامة مجابِهة بذلك حكوماتها الدكتاتورية وجنرالات مؤسساتها العسكرية، التي تجيد السطو على السلطة بامتياز.

في بداية الثورة السودانية في ديسمبر 2018 ومع استمرار الحراك الاحتجاجي المقاوم لنظام المؤتمر الوطني ازداد عدد الفاعلين في العمل السياسي، واصبحت عملية ادارة المرحلة ممكنة بما يتوافق مع أهداف وشعارات الثورة وتعد وحدة قوى الثورة من أهم نقاط القوة، ولكن لم يدم ذلك طويلًا حتى عصفت الخلافات والتباينات السياسية بهذه الوحدة، ولم يعد هناك توافق مما قاد الى ضعف في المشاركة السياسية. اتضح ذلك في العزلة التي تعيشها حكومة الفترة الانتقالية وانفصالها عن حاضنتها السياسية قوى إعلان الحرية والتغيير (3)، وعدم الاتفاق على برامج وسياسيات تدار بها الفترة الانتقالية، والتراجع في إعداد الفاعلين، والذي بدوره أدى إلى الكثير من العقبات التي باتت تهدد هذه المرحلة.

من المعلوم أنه منذ إعلان تحالف الحرية والتغيير في مطلع يناير من العام 2019 والذي كان منوط له العمل على أهم مطالب الانتقال خصوصًا وأنه يعد اكبر تحالف سياسي منذ استقلال السودان، حوى تباينات ورؤى وتيارات مختلفة تمامًا في بنيتها وتشكلها وطرائق تفكيرها وتعاطيها مع راهن الدولة السودانية وتصوراتها لمسالة الحكم، إلا أنه كان يمثل الحد الأدنى من نقاط الاتفاق بين كل المكونات الحزبية والنقابية ومنظومات المجتمع المدني مما أكسبه طابع القوة وحظى بدعم شعبي منقطع النظير وكان من المأمول أن يمضي بذات الالتفاف لإنجاز مهام هذه المرحلة، ولكن عصفت الخلافات السياسية به وبرز سلوك ظل حاضرًا في الممارسة السياسية السودانية منذ عقود طوال متمثل في السيطرة والانفراد بصناعة القرار، خصوصًا في الفترات الانتقالية. يعتبر هذا السلوك غير ديمقراطي، وقد أعاق عملية استكمال مهام المرحلة، وقاد للكثير من التحديات التي واجهت ومازالت تواجه الفترة الانتقالية في السودان أولها ضعف المشاركة السياسية، وإبعاد فاعلين كان من

الأجدى مشاركتهم في إدارة هذه المرحلة. ويمكن القول إن جملة الطرائق التي تدار بها الدولة لا تعبر عن كل المكونات الموجودة في الساحة السياسية، وغير قادرة على استيعاب كل المكونات المهنية والمدنية والحزبية. أدى هذا إلى عزل الحكومة وباتت هذه الأخيرة بلا دعم. يضاف إلى ذلك الضعف الذي اعترى الحاضنة السياسية بعدم الحرص على هيكلتها لتستوعب كل التيارات السياسية.

تجارب الحكم في السودان، ظل يلازمها -خصوصًا الفترات الانتقالية- ضعف في المكونات المتحالفة؛ نسبةً لغياب العمل على الحد الأدنى، الذي يُمكن جميع الفاعلين من تحقيق الأهداف التي يتم الاجماع حولها إلاّ أن الانفراد والاستئثار بالسلطة وصنع القرار هو ما يقود إلى ضعف حاد في مشاركة جميع الفاعلين؛ مثلًا تحالف الحرية والتغيير يضم خمس كتل بداخله، هي قوى الإجماع الوطني، نداء السودان، الجبهة الثورية، التجمع الاتحادي ،تجمع المهنيين، تجمع القوى المدنية والتجمعات النسوية، وبعض الأحزاب التي لم تكن ضمن الكتل المذكورة أعلاه. وتضم كل كتلة عدداً من المكونات يقارب مجموعها المئة مكون منضوي تحت تحالف الحرية والتغيير، وبعد مرور عام ونص من توقيع الوثيقة الدستورية أصبح التحالف يضم فقط ما لا يزيد عن بضعة عشر جسم؛ مما يعني أن هناك كتلة حرجة خارج التحالف الرئيسي المسيطر على زمام الأمور. هذا الضعف في المشاركة ساهم في خلق اصطفاف بعيد عن الحاضنة السياسية وقراراتها ورؤاها لإدارة المرحلة برمتها، وأدى هذا إلى تعثر الحكومة والحاضنة السياسية في إنجاح الكثير من الملفات المهمة، والتي تتعلق بمطالب الانتقال الديمقراطي. وقد يؤدي هذا التشظي بدوره إلى التخبط وبروز الكثير من الخلافات والتباينات الأيديولوجية وما يترتب عليها من اصطفاف غير مرحب به في الفترات الانتقالية التي تحتاج إلى التفاف جماهيري كبير يساعد على حماية الانتقال ويساهم في مراقبة أداء الحكومة بجانب توسيع قاعدة المشاركة السياسية. ومن المعلوم أن أي حزب سياسي له ارتباط لصيق بالحركة الجماهيرية فيما يحمله من برامج وتصورات للدولة والسلطة تعتمد في نجاحها بشكل أساسي على قدرتها في الإقناع وإلى أي مدى تشكل سلطة في أذهان الجماهير. ويضمن هذا فاعليتهم وانخراطهم في الشأن العام، ولا يحدث ذلك إلا بالعمل الدؤوب وتمليكهم الوعي الكافي للتعبير عن مطالبهم ورؤاهم تجاه الدولة والسلطة. يعتمد الأمر على عمل الأحزاب وسط قواعدها ونشر برامجها لضمان المشاركة الواسعة في عملية بناء الدولة ومن المؤسف أن إدارة هذه المرحلة لم تُسير بالطريقة التي تضمن نجاحها مما تسبب في عزل الحكومة عن حاضنتها السياسية من جانب، ومن جانب آخر عزل الحاضنة السياسية عن الجماهير، بجانب الاصطفاف الذي يشكل مهدد لانقسام الشارع السياسي في السودان، فكلما اتسعت دائرة التشرذم بإبعاد أحد الفاعلين، نتج عنها إبعاد أعداد كبيرة من المواطنين. ينطبق هذا بدوره على الفعّاليات النقابية والنسوية ومنظومات المجتمع المدني بصورة عامة. لذلك نعتبر أن ضعف مشاركة الأحزاب والكيانات السياسية العامل الأساسي في ضعف المشاركة بصورة عامة بحيث يقود إلى إبعاد المواطنين عن الإلمام بقضايا الفترة الانتقالية والمشاركة الفاعلة في حلها.

وفي نهاية العام 2018 وبداية العام 2019، بدأ الشباب السوداني في التنظيم وقيادة الحراك المناهض لنظام المؤتمر الوطني، وانخرط حينها غالبية الشباب في لجان المقاومة، والتي تعد تنظيمات شبابية احتجاجية عملت على قيادة التظاهرات والمواكب السلمية بصورة ناجحة وفريدة في تاريخ الدولة السودانية. مع مرور الوقت ازداد عدد الشباب واتسعت دائرة لجان المقاومة لتضم الأحياء والقرى والمدن، وكل ولايات السودان.

لجان المقاومة كان ينقصها هو التنظيم الذي يُمكنها من المشاركة المباشرة في إدارة الدولة بما يضمن إيصال طموحات الشباب ومشاركتهم في صنع القرار بجانب عدم اكتراث القوى السياسية الحزبية لصوت الشباب، والذي يعبر عن صوت الشارع. ظل هذا الأمر يهدد المرحلة، بالإضافة إلى إبعاد بعض المُكونات من التحالف نتيجة الكثير من الخلافات كما حدث مع لجان المقاومة، وبالتالي لم تجد السلطة الحالية طريق لمشاركة الشباب، خصوصًا وأنهم الفئة الأكثر عددًا في السودان. يعتبر هذا من أكبر المهددات التي تتربص بالفترة

الانتقالية واستقرارها، إذ أن الشباب أكبر الفئات الديمغرافية في السودان، حيث تفوق نسبتهم 50%. وبعد مشاركتهم الواسعة في الثورة، يتطلعون للمضي قدماً في بناء دولة قانونية تستوعبهم في مؤسساتها، وتعمل على حل القضايا التي ظلوا يعانون منها طوال السنين الماضية. ما يعيق ذلك عدم وجود استيعاب طاقات الشباب وتوظيفها لخدمة قضاياهم، خصوصًا وإن تجربة الأحزاب السياسية في السودان اتسمت بقلة المشاركة الشبابية، وسيطرة النخب على صنع القرار، مما انعكس سلبًا على فاعلية الشباب، ولم تجد النسبة الكبيرة منهم منصات تمثل طموحهم وتطلعهم للمستقبل. نتيجة لما سبق، ظل الشباب خلال ما انقضى من الفترة الانتقالية غير راضٍ عن الطريقة التي أُديرت بها البلاد، فآثروا الابتعاد عن دائرة العمل والمشاركة الفاعلة في الفترة الانتقالية. هذا العزوف المُسبب فراغًا ملحوظًا، أفقد قوى الثورة اهم مكوناتها، كما أفقدها دعمًا، كان يمكن أن يساعد بشكل فاعل في تجاوز التعقيدات التي لازمت الفترة الانتقالية منذ البداية .

في أي نظام حكم ديمقراطي، تتمتع المرأة بوضع يُمكنها من العيش بكرامة دون تمييز، أو اضطهاد. بالنظر إلى وضع المرأة في السودان، نجد أنها مازالت تعاني من التهميش والبعد عن مراكز صنع القرار حتى داخل الأحزاب السياسية، وضعف مشاركة المرأة يعني ابتعادها عن المطالبة بحقوقها، واهتمامها بقضاياها وتراجع فاعليتها، بالتالي العجز عن الاندماج في العمل السياسي العام، والذي ويعني حصولهن على الحق الديمقراطي والتعبير بحرية تامة.

مشاركة المرأة ايضاً في حراك ديسمبر-أبريل تُعد من الأحدث الأكثر بروزًا في التاريخ السياسي السوداني، وقد مثلت رمزية الكنداكة (4) إبان تظاهرات الثورة إلهامًا للعديد من النساء للمطالبة بنيل الحق الذي يمكنها من العيش بسلام، ولكنها في ذلك وقعت ضحية لسوء إدارة قوى الثورة للفترة الانتقالية، حينما اصبح القرار السياسي بيد فئة قليلة وإغلاق الباب أمام الآخرين للمشاركة. هذا الوضع جعل الأجسام النسوية تغادر المشهد السياسي الانتقالي مبكرًا ، وكانت نتيجة ذلك تقليص فرص نجاح التحول الديمقراطي، وزيادة العزلة التي صاحبت إدارة الفترة الانتقالية خلال العاميين الماضيين . ابتعاد المكون النسوي، أو إبعاده عن المشهد السياسي قلص الإختراق الاجتماعي الكبير، والذي حدث إبان مشاركات النساء في مواكب الثورة.

في تجارب الشعب السوداني لمناهضة الأنظمة الشمولية هناك أدوات واليات ثبت بما لا يدع مجالًا للشك نجاحها وقدرتها على احداث تغيير كبير في المسار الاحتجاجي والثوري، كالإضراب السياسي والعصيان المدني، باعتبارهما من أدوات المقاومة السلمية، التي تعمل على تعطيل وشل حركة الدولة بالكامل بإدخال الخدمة المدنية ومؤسساتها في دائرة العمل الاحتجاجي، ويعتبر تجمع المهنيين السودانيين (5) هو أحد أبرز الفاعلين في الثورة بنجاحه في قيادة وتنظيم الحراك جنبًا الى جنب مع القوى الحزبية ولجان المقاومة وصولًا الى اسقاط نظام البشير، إلا أنه لم ينجح في استكمال مهامه وأولها استرداد الخدمة المدنية وضمان فاعليتها ومشاركتها السياسية، بتكوين نقاباتها ووضع قانون للعمل النقابي بقية تحسين واقع الخدمة المدنية ومعالجة ما شابها من خلل، وتنظيمها للحد الذي يضمن مشاركتها في استرداد وبناء الدولة، ولكن دائمًا هناك مفارقة بين التنظير والواقع العملي في الممارسة السياسية في السودان. ما تم هو تحول تجمع المهنيين لبيئة صراع حزبي انقسم على اثره التجمع الى تيارين تتبع عضوية كل تيار لتنظيم سياسي محدد ونلاحظ هنا التغول الذي يتم من قبل الأحزاب السياسية على العمل النقابي، وهذه إحدى الظواهر السياسية السالبة، والتي ظلت حاضرة في المشهد السياسي طوال فترة ما بعد الاستعمار، وما يترتب عليها هو إقحام العمل السياسي الحزبي في جوانب العمل العام، كالحركة الطلابية والنقابية والمجتمع المدني، وهذا بدوره يقلص فرص المشاركة ويعيق نجاح الديمقراطية وبالتالي يمكننا القول أن الشتات الذي أصاب قوى الثورة عقّد إمكانية التوافق على رؤى وبرامج تدار بها المرحلة الانتقالية، مما عرضها للضعف وعدم الاستقرار وأعاق قوى الثورة من أداء أهم مطلوبات الانتقال الديمقراطي.

لقد أحدث كل ما ذكر أعلاه فراغًا في بنية وتشكل الدولة السودانية، وأوجد خللًا في مسيرة الانتقال الديمقراطي، مما مهد الطريق لجنرالات المؤسسة

العسكرية للسيطرة على السلطة، ولو نظرنا لتجارب الانتقال الديمقراطي في السودان سنجد أن المؤسسة العسكرية عبر جنرالاتها دائمًا ما تفلح في قطع مسار الانتقال الديمقراطي وتأذن بميلاد استبداد جديد.

الفترات الانتقالية من تاريخ الشعوب، هي أكثر الفترات التي تحتاج الى وضع بديل ديمقراطي ونظام حكم أمثل بجانب خطاب سياسي يتسم بالواقعية مخاطباً المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الجميع، ويتماشى مع مطلوبات الفترة الانتقالية ويعمل على استقطاب الجماهير وتعريفها بقضاياها وحثها على ضرورة المشاركة الفاعلة. بعكس ما يدور في الفترة الانتقالية في السودان برز الخطاب المعادي للآخر، والذي ساهم في إضعاف العمل الجبهوي الذي يحتاج أي خطاب بناء، بعيدا عن إقحام الخلافات والتباينات السياسية التي حرفت المسار عن الكثير من القضايا المهمة والمصيرية، وظلت بعيدة عن دائرة الاهتمام لأنها غير حاضرة في الخطاب السياسي مما قاد الى اضعاف المشاركة السياسية وتعريض الفترة الانتقالية للانهيار.

ضعف المشاركة السياسية مكن المؤسسة العسكرية من استعادة توازنها لتكون البديل في الحكم بدلاً من إقامة البديل الديمقراطي الكفؤ. وقاد هذا إلى صياغة الوثيقة الدستورية، والتي يمكن اعتبارها مخيبة للآمال وبها الكثير من الثغرات بجانب الضعف الذي اعترى قوى الثورة وما يحدث الآن هو رهن تصرف قلة من الفاعلين السياسيين ممن احتكروا السلطة ومراكز صنع القرار، وبهذا زاد خطر انهيار المرحلة الانتقالية بضعف المشاركة السياسية للأسباب التي تم تناول في الاستعراض السابق.

ما نحن بصدده الآن هو تحدى بناء دولة القانون، وهذا يتطلب إصلاح العملية السياسية برمتها وانتظام المواطنين والمواطنات في عملية إدارة الدولة والسلطة بصورة أكثر ديمقراطية، ولا يتم ذلك إلا بتقوية المجتمع المدني ديمقراطياً، وزيادة فاعليته في رفع وعي المواطن بضرورة الانتظام والمشاركة، كما اصلاح العملية السياسية يحتاج إلى توجيه جديد لعملية الحكم، يقوم على تمكين المواطنين ليعبروا بأنفسهم عنما يحقق مصالحهم.

التوصيات

1. التركيز على العمل الجماهيري وسط المواطنين بمختلف الوسائل، لنشر الوعي وتمليك المواطن المعلومات الكافية لجعله فاعل ومساهم في إدارة الدولة وضمن دائرة العمل السياسي.
2. ان يعمل الشباب على تنظيم أنفسهم وانخراطهم في البناء القاعدي للجان المقاومة بما يساهم في إيصال برامجهم وتصوراتهم لبناء الدولة.
3. هيكلة قوى إعلان الحرية والتغيير بما يضمن مشاركة كل القوى الوطنية لخلق أكبر التفاف حول الفترة الانتقالية وقضاياها.
4. وضع برنامج وطني لإدارة المرحلة الانتقالية يضمن التفاف المواطن حوله بتلبيته مطالب وطموحات الشعب.
5. العمل الحزبي وسط الجماهير وافساح المجال للمشاركة في صنع القرار.
6. التركيز على العمل الاعلامي وعكس اهم القضايا التي تضمن استقرار ونجاح الفترة الانتقالية

الهوامش :

(1) نظام المؤتمر الوطني: هو النظام الحاكم منذ 1989 والذي جاء بعد انقلاب عسكري وتم اسقاطه بثورة ديسمبر المجيدة 11ابريل 2019.

(2) لجان المقاومة : هي تنظيمات شبابية احتجاجية نشاة بفعل المقاومة في الاحياء والقرى والمدن والولايات وساهمت في تنظيم الحراك الاحتجاجي ضد نظام الموتمر الوطني.

(3) قوى اعلان الحرية والتغيير : هو تحالف سياسي نشأ في مطلع يناير 2019 ضم احزاب سياسية ونقابات مهنية ومنظمات مجتمع مدني وكل الوان الطيف السياسي وهو التحالف الذي عمل على اسقاط نظام الموتمر الوطني.

(4) الكنداكة: هو اسم قديم لملكة من ملكات السودان واعيد استخدامة في ثورة ديسمبر للفتاة للثائرة والفاعلة في الحراك الاحتجاجي.

(5) تجمع المهنيين السودانيين: هو تحالف مهني ضم نقابات الخدمة المدنية من اطباء ومهندسيين وزراعيين وصيادلة وغيرهم لمناهضة نظام الموتمر الوطني.

المراجع

- تحسين المشاركة السياسية للشباب على إمتداد الدورة الإنتخابية – دليل المشاركة السلمية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني / مفاهيم المشاركة السياسية.
- الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019
- الطريق الثالث – تجديد الديمقراطية الاجتماعية – انتوني جندر
- المشاركة السياسية - اتجاهات نظرية ومنهجية تساهم في فهم العالم من حولنا ا.د. سامية خضر صالح.
- إشكالية الانتقال السياسي في السودان – مدخل تحليلي – عطا الحسن البطحاني.
- قراءات نظرية – الديمقراطية والتحول الديمقراطي – إيمان أحمد.
- التحولات الناجحة – التحول من الحكم الاستبدادي الي الحكم الديمقراطي – الدروس المستفادة من القادة السياسيين لبناء المستقبل – إبراهام ف. لوينثال – سيرجيو بيطار شقرا.
- الإنتقال السياسي في السودان مهدد... وتباعد الاحزاب يعقد المشهد – إسماعيل محمد على صحفي سوداني.
- الانتقال الديمقراطي في السودان (2019 – 2022) التحديات والفرص – أحمد إبراهيم ابو شوك – صلاح الدين الزين محمد.
- الديمقراطية السودانية – حيدر ابراهيم علي.
- السودان المأزق التاريخي ج (2) – محمد أبو القاسم حاج حمد.
- النخب السودانية وإدمان الفشل – منصور خالد.
- من الدكتاتورية الي الديمقراطية – إطار تصوري للتحرر – جين شارب.
- آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية – اية عبد الله أحمد النويهي – المركز الديمقراطي العربي.